العراق وخراسان والفرق على الصحيح بين ما كن فيه وبين الجدات انا الاستحقاق هناك بالفريضة
وبتعدد الجهات لا بزاد فريضتين وهنا بمعنى العصوبة فيعتبر بالاستحقاق بجهة العصوبة
وقد اعتبر فيها تعدد الجهات تارة للترجيح كالاخوة لاب وام مع الاخوة لاب والاستحقاق
كالاخ لام اذا كان ابن عم فانه يعتبر في استحقاقه السهمان معا فكذا يعتبر بتعدده بعتبر السببان
حيث لكنه يعتبر بتعدد الجهات في الاصول دون الفروع كما ذكرنا ومحمد يعتبر الجهات في الاصول حيث
يقسم المال على اول بطن اختلف في الاصول دون الفروع في الاصول دون الفروع ثم يجعل الذكور
والاناث طائفتين على ما مر كما اذا ترك بنتي بنت بنت وابنا ايضا ابنا بنت وكذا ايضا
ابن بنت بنت بهذه الصورة عند ابي يوسف يكون المال بينهم اي بين الابن والبنتين اثلاثا
لانها ذات الجهتين فكانهما بنتان من جهة الام وبنتان من جهة الاب فصار
بنت بنت بنت من جهة الاب وقد صار الميت كانه ترك اربع بنات وابنا واحدا
بنت ابن بنت فيكون للابن ذي
بنتي ابن الجهة الواحدة وعند محمد يقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين سهما للبنتين اثنان وعشرون سهما
ستة عشر سهما من قبل امهما وستة اسهم من قبل امهما وللابن ستة اسهم من قبل ام ومذا لان القسمة
اولا على البطن الثاني فان اطلاق الخلاف مناكحة فيها بنتان وثلاث بنات تقدير فيكون اسباعا
للابن اربع اسباع يترل الى الابدان ويعطى لبنتيه وثلاثة الى الابدان ويقسم على الابن والبنتين
اسباعا اللتين لا يستقيم على الاربع تضرب الاربع في السبع فيصير ثمانية وعشرين فمنه يصح المسئلة

فصل في الصنف الثاني

من ذوي الارحام اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي
جهة كان اي سواء كان من جهة الاب او من جهة الام وقد مر وجه ذلك فاب الام اولى من
اب الام وكذا اب ام الاب اولى من اب ام ام الاب واب الام اولى من اب ام الاب
وفق على ذلك احوال الجدات وعند الاستوا في درجات القرب من كان يدلي الى الميت لوارث
فهو اولى ممن يدلي اليه بغيره لقوة واسطته عند ابي سهل الغزنجي وابي نصر الحنفان
وعلي

وعلي بن عيسى البصري فعندهم يكون اب ام الام اولى من اب اب الام لان
واسطة ولي جدة صحيحة ترث وواسطة من في درجته ولي جد فاسد لا ترث مع
ام الام خلافا لابي سليمان الجوزجاني وابي عيسى البسيتي وعند محمد في الصورة
المذكورة يكون المال بينهما اثلاثا للثلثاه لاب اب الام وثلثه لاب ام الام لان
الاعتبار في القسمة لاول بطن يقع فيه الخلاف ثم يتنقل نصيب كل الى من يدلي
كذا قيل وفيه ان الجد الفاسد لا يرث مع الجدة الصحيحة وقال صدر الشهيد في
فتاواه لان الاجداد والجدات الفاسد لا يترجح بكونه مدليا الى الميت بوارث بخلاف
الاولاد وذكر القدوري فرقا بينهما فقال لو تفاضلنا لم يترجح لان ذلك اجعل
المتبوع تبعا للتبع وان خلاف المعتزل ومثل هذا لا يلزم في الاولاد وفيه ان
الواسطة وان كانت تبعا وجودا لكنها اقوى من متبوعه حكما الا يرى ان المتبوع
يسقط بها والعبرة بالقوة في حكم الشرع لا في الوجود وان استوت درجاتهم
في القرب والبعد وليس فيهم من يدلي بوارث كاب ام الاب وام اب
ام الاب او كان كلهم يدلون بوارث كاب ام اب الاب واب ام ام
الاب واتفقت صفة من يدلون بهم بان يكونوا كلهم من جانب الاب او من جانب
الام كما في المثال المذكور فالقسمة ايضا على ابدانهم ان كانوا ذكورا واناثا
فبالسوية وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الانثيين فيحصل المال في ذلك المثال
اثلاثا للثلثاه لاب اب ام الاب وثلثه لام اب ام الاب وان اختلفت معنى مع
الاستواء في الدرجة صفة من يدلون بهم كما في المثال الثاني يقسم على اول بطن اختلف
اي يقسم بينهم على ان للذكر مثل حظ الانثيين ثم يجعل الذكور والاناث طائفتين كما في
الصنف الاول وان اختلفت قرابتهم يعني مع الاستواء في الدرجة كام اب ام
ام اب الاب وام ام اب اب اب الام فالثلثان للقرابة لاب وهو نصيب الاب